Salwa Akl

بسم اللّه الرحمن الرحيم

مركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات

قسم التوثيق الإلكتروني

Salwa Akl

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم باللّه العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

Salwa Akl

بعض الوثائق الأصلية تالفة
وبالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

B18414

جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

.....

العوارض المانعة من العمل فى النحو العربى

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعـــداد
الطالب / حجاج أنور عبد الكريم أحمد
المدرس المساعد بقسم النحو والصرف والعروض

إشراف
أ.د. أحمد محمد عبد العزيز كشك
أستاذ النحو والصرف والعروض
وعميد كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

عام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ
وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ .

..... صدق الله العظيم

سورة الأعراف : من الآية ٨٩

شكر وتقدير

**

انطلاقًا من قول النبى ﷺ "من لم يشكر الناس لـم يشـكر الله" ، واعترافًا بالفضل السابغ والعناية الكاملة ، أتقدم بخـالص الشـكر وعظيـم التبجيل والتقدير لأستاذى الأستاذ الدكتور أحمد محمد عبد العزيز كشك أستاذ النحو والصرف والعروض وعميد الكلية" لما أولانيه من رعاية وتوجيه فـى مراحل البحث المتعاقبة ؛ إذ لم يبخل بوقت ولا جهد حتى خرج هذا البحث على هذه الصورة ، وأدعو الله ﷻ أن يجزيه عن العمل وصاحبه خـيرًا ، وأن يعظم أجره جزاء ما صنع ويصنع من خدمة للغة القرآن .

ويقتضينى الوفاء – فى هذا المقام – أن أتقدم بالشكر الجزيـل إلـى الأستاذين الفاضلين والعالمين الجليلين : الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبـد اللطيف أستاذ النحو والصرف والعروض بالكليـة وعضـو مجمـع اللغـة العربية، والأستاذ الدكتور فاروق مهنى رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة المنيا ، على تفضلهما بالإنفاق من وقتهما وجـهدهما لقـراءة هـذا البحث وتعليم صاحبه ، وأسأل الله ﷻ أن يجزيهما خير الجزاء ، وأن يجعل ذلك فى ميزان حسناتهما .

***

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

******

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد ،

فلم يكن للنحو العربي أن يأتي على هذه الصورة الكبيرة من النضج والكمال لولا جهودٌ مضنية ، ومحاولات متواصلة ومتعاقبة ، قام بها النحاة العرب ، مفنين فيها حياتهم وأعمارهم ، خدمة للعربية ، وحفاظا على لغة القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه ، فهيأ له هؤلاء العلماء المخلصين .

وقد أسفرت هذه الجهود والمحاولات المتعاقبة من قبل النحاة عن فكر لغوي عبقري ، يحق للعقل العربي أن يفخر به ، وكان من أبرز علامات هذا الفكر ما يسمى بنظرية العامل ؛ إذ هي تعبر - بحق - عن عمق العقلية العربية واتساعها، وقدرتها على التحليل والتفسير والربط بين الأمور ، واستنباط القواعد العامة التي تحكم الجزئيات . وقد نشأت هذه النظرية في ظل منهج عام ارتضاه النحاة العرب لأنفسهم في بحثهم اللغوي ، وهذا المنهج كان يقوم على ملاحظة الظواهر اللغوية المختلفة واستخلاصها ، ثم القيام بتفسيرها وتحليلها في صورة أقرب ما تكون إلى روح اللغة ؛ وذلك بغرض الوصول إلى قواعد عامة تحكم الاستعمال اللغوي ؛ إذ لا شك أن مهمة الباحث لا تتوقف أو تقتصر - فقط - على مجرد رصد الظواهر اللغوية ووصفها ، وإنما تتخطى ذلك إلى مرحلة التحليل والتفسير ، وهو ما أكدته الدراسات اللغوية الحديثة ، التي ما زالت تكشف بين الحين والآخر عن الجوانب المشرقة في النحو العربي .

ونظرية العامل إنما هى معنيَّة - فى الأساس - بتقنين ظـاهرة مـن أبـرز الظواهر اللغوية وضبطها ، وهى ظاهرة التصرف الإعرابى ؛ وذلـك لمـا لـهذه الظاهرة من دور كبير فى بيان المعنى النحوى وتحديده ، لا يضاهيها فيـه إحـدى القرائن النحوية الأخرى إذا ما قورنت بها على حدة ، وكذلك لما تتسـم بـه هـذه الظاهرة من صعوبة ومشقة ، ومن تشعب وتداخل بالغين ، فالإعراب كان - ولـم يزل - يمثل الجانب العسير والعقبة الأولى أمام مستعملى اللغة ، خاصة المبتدئيـن ، حتى إن النحو العربى قد تأسس - عند أكثر المحققين - على ضبـط الإعـراب ، وصون الألسنة عن الخطأ فيه .

وأمام كل ذلك فلم يكن للنحاة إلا أن يضعوا من القواعد والقوانين ما يضبط هذه الظاهرة ، وييسر استعمالها ، فكان أن نشأت مجموعة من الأسس والمبـادئ ، هى ما شكلت نظرية العامل ، وأسهمت فى رسم معالمها ، وهى النظرية التى كانت محل جدلٍ وخلاف كبيرين لدى الباحثين المحدثين ، وذلـك مـن حيـث فائدتُـها وجدواها .

وفى هذا الإطار يأتى موضوع هذا البحث ، وهـو بعنـوان : العـوارض المانعة من العمل فى النحو العربى . فموضوعه يمسُّ جانبا مـهما مـن جوانـب نظرية العامل ؛ إذ يتناول قضية بطلان العمل النحوى ، أو إهمال العـامل وزوال تأثيره الإعرابى لعارض ما من العوارض المختلفة التى يمكن أن تعترى الـتركيب اللغوى الذى يرد فيه هذا العامل . والفكرة التى يقوم عليها هذا البحث هى مناقشـة العوارض المختلفة التى تؤدى إلى الإهمال ، وتحليل هذه العوارض وتفسيرها فـى ضوء أسس نظرية العامل ومبادئها ، وبيان آراء النحـاة ومذاهبـهم تجـاه هـذه العوارض ، وما يستند إليه كل مذهب ، ثم ترجيح أصح هذه المذاهـب وأقواهـا ، وذلك فى حيدة تامة وموضوعية ، على ما تفرضه طبيعة البحث العلمى ، آملا مـن وراء ذلك جلاء الآراء ، والوصول إلى الصواب .

وقد كان الهدف أو الغرض من كل ذلك هو بيـان مـدى إسـهام الأسـس والمبادئ التى قامت عليها نظرية العامل فى تفسير هذا الإهمال العارض ، ومـدى

قدرتها على تحليله ، وهل كان الإهمال العارض للعامل فى المواضع المختلفة ناتجا عن تخلف الأساس أو المبدأ الذى يقوم عليه العمل وزواله ، أو لا ؟ هذا مع العلم بأنه من المقرر أن أية نظرية - فى أى مجال من المجالات - إنما تقاس صحتها بنسبة ما تقدمه من حلول وتفسيرات ، بحيث إذا ارتفعت هذه النسبة ، كانت النظرية صحيحة ، وحكم بصلاحيتها فى البحث والتحليل ، ولا يقدح فى هذه الصحة وجود بعض العيوب ، ما دامت قليلة .

أما عن العوارض - وهى أحد مفردات عنوان هذا البحث - فالمقصود بها : التغييرات التى تعترى البنية الأساسية للعامل النحوى ؛ إذ لكل عامل بنية أساسية معينة ، يعمل من خلالها وفى ظلها ، تحددها له مجموعة من القيود أو الضوابط ، هى مستخلصة ومستقاة من واقع العامل نفسه فى التراكيب اللغوية المختلفة ، وملاحظة سلوكه فيها من حيث التأثير الإعرابى وعدمه . وهذه الضوابط قد تتعلق ببعض الجوانب الصرفية فى التركيب ، كالتعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتصغير ، إلى غير ذلك ، أو بالتركيب ذاته ، وذلك من حيث التقديم والتأخير والفصل ، والزيادة والحذف ، أو ببعض الجوانب الدلالية ، كانتفاء الدلالة على النفى ، أو المشابهة فى المعنى ، إلى غير ذلك . وتخلف هذه الضوابط المكونة للبنية الأساسية للعامل هو ما يؤدى إلى الإهمال ، وهو ما نصطلح عليه بالعوارض المانعة من العمل ، التى قد تتسع أو تضيق تبعا لاختلاف العوامل وتفاوتها فيما بينها من حيث قوة العمل . ومن الواضح أن هذا البحث إنما يقتصر على تناول الإهمال العارض أو الطارئ ، دون الإهمال الأصلى أو المهمل بالوضع، ومن ثم فلا يدخل فى نطاق هذا البحث المهمل بالوضع من الأسماء ، كأسماء الزمان والمكان والآلة ، وكذلك المهمل بالوضع من الحروف ، كحروف العطف ، والتنبيه ، والتحضيض ، والاستفهام ، و(ما) و(لا) النافيتين الداخلتين على الأفعال ، إلى غير ذلك .

ولعل من أهم الصعوبات التى واجهت الباحث التداخل وشدة الاتصال فى كثير من المسائل بين العارض الممنوع لغويا بصرف النظر عن الإهمال أو

الإعمال وبين العارض الذى يمنع منه العمل النحوى ؛ إذ لا يخفى أن كثيرًا من العوارض تكون فى امتناعها أو عدم جوازها مبنية على أصول لغوية عامة بعيدًا عن قضية العمل النحوى ، وإزاء هذا فقد اعتمدت على إبعاد كل ما يمكن أن يكون امتناعه من العوارض مرتبطًا بأصل لغوى عام ، ومع هذا فلم يكن للباحث تجاه هذا التداخل - فى بعض الأحيان - مفر من الاختيار غير المخل ، والقائم على الواقع اللغوى الذى يثبت هذا أو ذاك ، ومن الصعوبات الأخرى - كذلك - التكرار الذى فرضته طبيعة هذا البحث ، وكيفية معالجته دون إخلال ؛ إذ العامل النحوى الواحد قد يتكرر تناوله فى أكثر من موضع ؛ وذلك تبعًا لنوع العارض المانع من العمل .

وفيما يتصل بالدراسات السابقة ، فإن أحدًا من الباحثين - فيما أعلم - لم يخص هذا الموضوع بدرس مستقل ، أو بحث مستفيض ، فحديثهم عنه وتناولهم له متفرق ومتناثر فى هذا الكتاب أو ذاك ، وقد اطلع عليها الباحث وأفاد منها فى موضوعه . على أن ثمة دراسة للدكتور سمير أحمد عبد الجواد بعنوان (الإهمال دراسة تفصيلية نحوية) وهى إن تكن شاركت هذا البحث بعض نقاطه الجزئية ، فإنها تغايره وتخالفه ، سواء فى المنهج المتبع ، أو الغاية المرجوة ، أو القضايا المثارة؛ إذ هى تقوم - فى أغلبها - على تناول الإهمال الأصلى أو المهمل بالوضع، وهو ما لا يدخل فى نطاق هذا البحث ، على نحو ما تقدم ، ومع هذا فلا ينكر الباحث إفادته منها ، حيث عدها مرجعا من مراجع بحثه .

والبحث - بعد هذا - لم يكن ليتحقق هدفه ، والغاية المرجوة منه إلا مع تناوله على هذه الصورة التى ارتضيتها له ، وهى تقسيمه أو توزيعه على ستة فصول ، يتقدمها تمهيد ، ويعقبها خاتمة ، وكل فصل من هذه الفصول يتناول نوعا معينا من أنواع العوارض التى تمنع من العمل ، ويخضع فى حجمه لطبيعة مباحثه وقضاياه ، وذلك على النحو الآتى :

التمهيد : وهو يقع فى ثلاثة مباحث :

الأول : العارض

الثانى : ظاهرة الإعراب

الثالث : العامل النحوى

الفصل الأول : وهو بعنوان : عوارض البنية ، ويتكون من خمسة مباحث :

الأول : التعريف

الثانى : التخفيف

الثالث : التثنية والجمع

الرابع : التصغير

الخامس : إضمار المصدر وتحديده بالتاء

الفصل الثانى : وهو بعنوان : عوارض الرتبة ، ويتكون من مبحثين :

الأول : التقديم والتأخير

الثانى : التصدر وعدم التصدر

الفصل الثالث : وجاء بعنوان : عوارض الفصل ، وهو يقع فى ثلاثة مباحث :

الأول : الفصل فى الأسماء

الثانى : الفصل فى الأفعال

الثالث : الفصل فى الحروف

الفصل الرابع : وهو بعنوان : عوارض الزيادة ، وقد توزع على مبحثين :

الأول : زيادة حرف كاف عن العمل

الثانى : زيادة العامل

الفصل الخامس : وهو بعنوان : عوارض الحذف ، ويقع في مبحثين :

الأول : حذف الاسم

الثاني : حذف الحرف

الفصل السادس : وهو بعنوان : عوارض الدلالة ، ويقع في مبحثين :

الأول : انتفاء الدلالة على معنى معين

الثاني : المشابهة في المعنى

الخاتمة : وقد رصدت فيها أهم الأفكار والنتائج التي توصلت إليها بعد البحث والدراسة .

أما عن مصادر هذا البحث ، فقد تنوعت بين قديم وحديث ، وكان جُلُّ اعتمادي على المصادر الأصلية القديمة - إذ هذا ما فرضته طبيعة البحث ومادته - وفي مقدمتها الكتاب لسيبويه ، ومعاني القرآن للفراء ، والمقتضب للمبرد ، والأصول في النحو لابن السراج ، والخصائص لابن جني ، والإنصاف لابن الأنباري ، وشرح المفصل لابن يعيش ، إلى غير ذلك .

وبعدُ ، فلست أزعم لهذا البحث الكمال ؛ إذ النقص من طبيعة أعمال البشر ، ولكن عذري أني اجتهدت ، فإن كنت قد وفقت ، فذلك فضل الله وحده ، وإنْ كانت الأخرى ، فحسبي اجتهادي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

التمهيـــــد

ويشتمل على ما يلى :

*** المبحث الأول : العارض**

أولاً - مفهوم العارض

ثانيًا - العارض والبنية الأساسية

ثالثًا - العارض لدى النحاة القدماء

رابعًا - طبيعة العارض المانع من العمل

*** المبحث الثانى : ظاهرة الإعراب**

أولاً مفهوم الإعراب وقِدَمُه

ثانيًا - الإعراب والمعنى

ثالثًا - دواعى اهتمام النحاة بالإعراب

*** المبحث الثالث : العامل النحوى**

أولاً - مفهوم العامل وموقف النحاة منه قديمًا وحديثًا

ثانيًا - مبادئ العمل النحوى

ثالثًا أهم صور النقد الموجهة إلى نظرية العامل

لعله من الواضح أن العامل أو القول بالعوامل النحوية ما هـــو إلا مســألة اصطلاحية عرفية ، قد ارتضاها النحاة وسيلة لتفسير العلاقة بين أجـــزاء الكـــلام والتمييز بين المعانى المختلفة ، والنحاة - فى هذا المسلك أو القول - لم يخرجوا عن منطق اللغة - ذاتها - فى كونها قائمة على العرف والاصطلاح . وقد أجمع النحـــاة على القول بالعامل[1] ، حتى أصبحت فكرة العامل هى المحور أو المنطلـــق فـــى مناقشة القضايا أو المسائل النحوية المختلفة .

وموضوع هذه الدراسة - كما تقدم - إنما يرتبط بالعامل النحوى من حيـــث إهماله ؛ إذ يتناول قضية بطلان العمل النحوى ، أو امتناع العمل لعارض ما مـــن العوارض التى يمكن أن تعترى التركيب الذى يرد فيه العـــامل . والعمـــل - فـــى عرف الدراسة النحوية - إنما هو اصطلاح يعنى أن بين العامل والمعمول ارتباطـــا من جهتين : إحداهما : جهة المعنى ، وهى الوظيفة النحوية ، والأخـــرى : جهـــة اللفظ ، وهى الأثر الإعرابى. وعلى هذا فإن العمل النحوى يرتكـــز علـــى ثلاثـــة جوانب أو ثلاثة أطراف ، لابدّ أن توجد حتى يتحقق العمل ، وهذه الأطراف هـــى : العامل ، والمعمول ، والأثر الإعرابى . أما العامل ، فهو المؤثر ، أو هـــو الـــذى يُحدث الإعراب أو يقتضيه ، وأما المعمول ، فهو الكلمة التى تحمـــل هـــذا الأثـــر الإعرابى ، فهو المتأثر ، وأما الأثر الإعرابى ، فهو تلـــك العلامـــات الإعرابيـــة المختلفة التى تلحق آخر المعمول ، وقد تكون ظاهرة أو مقدرة .

ولما كان العمل النحوى يرتكز على هذه الأطراف الثلاثة ، كان لابدّ بمـــا تفرضه طبيعة هذا البحث وعنوانه - أن نتنـــاول بالدراســـة فـــى هـــذا التمـــهيد - بإيجاز - ثلاثة جوانب : الأول : يتصل بالعارض من حيث مفهومـــــه ، وعلاقتـــه بالبنية الأساسية ، والعارض عند النحاة القدماء ، وطبيعة العارض المانع من العمل، وذلك من منطلق أن هذا البحث يقوم بدراسة الإهمال العـــارض دون الأصلـــى .

---

(١) ولم يشذ عن ذلك سوى ابن مضاء القرطبى ، حيث ثار على نظرية العامل ودعا إلى إلغائها وحذفها من النحو العربى ، ويبدو أنه كان مدفوعًا فى دعوته هذه بمذهبه الظاهرى، وسوف يأتى الحديث عن ذلك فى موضعه من هذا التمهيد .

والثانى : يتصل بالإعراب ؛ حيث إنه في الغالب هو دليل العمل النحوى .

والثالث : يتصل بالعامل النحوى ؛ إذ إنه هو مناط الدراسة من حيث الإهمال .

وسوف تأتى هذه الجوانب فى ثلاثة مباحث ، هى ما يدور الحديث عنها فى هذا التمهيد فى الصفحات الآتية ، إن شاء الله تعالى .

* *